

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٤٧

الثلاثاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا (رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي السيد إليتشيف
	باكستان السيد ترار
	توغو السيد ميبو
	جمهورية كوريا السيد شنغ دونغ إيك
	الصين السيد وانغ من
	غواتيمالا السيد روسينتال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيد مايس
	المغرب السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/197)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار (S/2013/197)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/197، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيد مولي.

السيد مولي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/197). يتضمن التقرير استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم التي ترأسها في كوت ديفوار في شباط/فبراير الماضي.

وعلى النحو الذي يؤكدته التقرير، فقد أحرزت كوت ديفوار تقدما جيدا منذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وانتقلت الآن إلى مرحلة جديدة من بناء السلام تحققت بعد جهد كبير. لقد أحرز تقدم كبير في كوت ديفوار منذ التقييم

الذي أجريناه هناك في شباط/فبراير ٢٠١٢، وخاصة في الأشهر الأخيرة فيما يتصل بالحالة الأمنية بوجه عام.

ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار في الجزء الغربي من البلد مؤخرا - على طول الحدود مع ليبيريا - يوضح هشاشة الحالة. وتشمل تلك الحالة من عدم الاستقرار هجوما واحدا مؤكدا على الأقل عبر الحدود، وقد أسفر للأسف، عن عديد من الوفيات والإصابات علاوة على تشريد السكان، خصوصا في المناطق الحساسة القريبة من الحدود.

ويحيط التقرير علما بالتوجيه الحازم الذي أصدره الرئيس واتارا بشأن التصدي للتحديات الأمنية المباشرة، وتسريع عملية الانتعاش الاقتصادي، فضلا عن الشروع في تنفيذ عمليات حساسة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن.

وعلى الرغم من أن تحديات كبيرة ما تزال قائمة، فقد شهدت الحالة الأمنية في منطقة الحدود مع ليبيريا تحسنا كبيرا عقب الجهود المبذولة على أرفع المستويات، والتي اقترنت بالتعاون بين أيديجان ومنروفيا على عدة مستويات، بما في ذلك فيما يتعلق بنشر قواتهما الأمنية الوطنية على طول الحدود.

كما كان لتحسن العلاقات الثنائية بين كوت ديفوار وغانا تأثيره الإيجابي على الحالة الأمنية، بما في ذلك على طول الحدود المشتركة.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ صدور التقرير، اتخذت كوت ديفوار وليبيريا المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون عبر الحدود. في مونروفيا في ٥ نيسان/أبريل، عقد اجتماع رباعي جمع بين حكومتي كوت ديفوار وليبيريا إلى جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وخلال الاجتماع، وافق المشاركون على تعزيز الدوريات الحدودية المنسقة، وإحياء اللجنة الثلاثية

واتارا، تجمع الجمهوريين، وحزب الرئيس الأسبق، بيديه، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، بيانا يدعو المرشحين إلى احترام مدونة قواعد السلوك الحميد خلال فترة الحملة الانتخابية للانتخابات المحلية. واختارت الجبهة الشعبية الإيفوارية، الحزب الحاكم سابقا، عدم المشاركة في الانتخابات، على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيعها على شغل حيزها السياسي المشروع.

وكما هو مبين في التقرير المعروض على المجلس، فإن ما أبدته الحكومة من لفتات تجاه المعارضة، وانخراطها معها في مناقشات مباشرة أمر مشجع. وذكّر أنه تم التوصل إلى اتفاق على عدد من المسائل، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى ثكناتها؛ ونزع سلاح العناصر المسلحة غير المهنية المرتبطة بهذه القوات؛ وتجهيز قوات الدرك والشرطة؛ وحماية أصحاب المصلحة في المعارضة؛ وإنهاء الاستغلال غير القانوني للأراضي. ما زالت هناك خلافات فيما يتعلق بتكوين اللجنة الانتخابية المستقلة وطلب الجبهة الشعبية الإيفوارية العفو العام. وسيكون من المهم أن تستمر هذه المناقشات لتمهيد الطريق للمصالحة السياسية، التي لا تزال أمرا أساسيا لكفالة السلام والاستقرار الدائمين، والمضي قدما بالعمليات الحيوية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ما زال التقدم المحرز بطيئا في المسألة المعقدة المتمثلة في المصالحة والتماسك الاجتماعي. وتكافح لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة من أجل إنجاز عملها وتحقيق نتائج ملموسة بحلول موعد انتهاء ولايتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر. واتخذت السلطات الوطنية بعض الخطوات الرامية إلى تحسين التماسك الاجتماعي، غير أن السلطات المحلية تفتقر إلى الموارد الكافية لدعم هذه العمليات على مستواها.

وكما هو مبين في التقرير المعروض على الأعضاء، فإن التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المعنية باللاجئين، وعقد اجتماعات مع المجتمعات والزعماء التقليديين والسلطات المحلية على جانبي الحدود. اتفاق الحكومتين على إنجاز هذه الأعمال المحددة أمر إيجابي للغاية، ويعكس أثر تعزيز العلاقات والاتصالات بينهما على مختلف المستويات. ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا العمل عن كثب بغية أن تدعم الحكومتين المعنيتين في التصدي لتحديات أمن الحدود.

وعلى الرغم من التقدم العام المحرز، لا تزال كوت ديفوار تواجه مخاطر كبيرة تتهدد سلامها وأمنها. وتشمل التحديات الرئيسية التي جرى تحديدها الديناميات السياسية والانقسامات العميقة المتبقية؛ واستمرار وجود شبكات مرتبطة بالنظام السابق هدفها زعزعة استقرار الحكومة؛ وما تفيد به التقارير من وجود مرتزقة ومقاتلين سابقين وغيرهم من العناصر المسلحة على طول الحدود مع ليبيريا؛ وتداول الأسلحة غير الخاضع للمراقبة؛ والتقدم البطيء فيما يتعلق بتحقيق المصالحة وإصلاح قطاع الأمن؛ وتوقف إحراز التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والانقسامات داخل الوكالات الأمنية وفيما بينها؛ واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أجهزة الأمن الرسمية وغير الرسمية مع الإفلات من العقاب؛ والعنف بين المجتمعات المحلية، والمنازعات على الأراضي، والفقر. ولا يزال انتشار العنف الجنسي والجسدي يثير القلق بشكل خاص.

ستجري الانتخابات المحلية يوم الأحد، ٢١ نيسان/أبريل. والأعمال التحضيرية جارية على قدم وساق، وتقدم عملية الأمم المتحدة دعما محدودا، يشمل تخطيط جهود اللجنة الانتخابية المستقلة، فضلا عن تعزيز التنسيق مع قوات الأمن الإيفوارية وتقديم المساعدة اللوجستية لها، من أجل كفالة إجراء الانتخابات بطريقة سلمية. بدأت الحملة الانتخابية في ٦ نيسان/أبريل، وهي تجري بطريقة سلمية نسبيا. وقد أصدر كل من حزب الرئيس

مجلس الأمن، من خلال إعادة كتيبة واحدة بحلول ٣١ تموز/ يولييه. وفي الوقت نفسه، أوصى بمواصلة تقليص قوام العملية تدريجياً بسحب كتيبتين إضافيتين بحلول منتصف عام ٢٠١٥. ولا يوصى بأي تخفيض في عنصر الشرطة التابع للعملية.

وبالتالي، فإن المناقشات الجارية مع الحكومة بشأن وضع النقاط المرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في كوت ديفوار، فرصة هامة للحكومة والأمم المتحدة للقيام بشكل مشترك بتحديد الحد الأدنى من الشروط التي تسمح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالبدء في تقليص قوامها. وستدرج تلك النقاط المرجعية في التقرير المقبل للأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة تقديم المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة إلى العدالة، بغض النظر عن وضعهم أو انتمائهم السياسي، من أجل وضع حد للحلقة المفرغة من الإفلات من العقاب وإرساء ثقافة تحمل المسؤولية. وثمة حاجة أيضاً إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يحيط وفدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2013/197)، وأود أن أشكر السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الممتازة.

أود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة عن نقاط معينة يرى وفد بلدي أنها أساسية.

أمر لا بد منه لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. ويمثل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولوية قصوى لحكومة الرئيس واتارا. ومن الخطوات المشجعة إنشاء الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. حتى الآن، بلغ عدد المقاتلين السابقين الذين نُزع سلاحهم وسُرحوا ما يزيد على ٤٠٠٠، وبعضهم قيد التوظيف حالياً في الخدمة العامة. ومن المتوقع أن ترتفع الآن وتيرة إحزاز التقدم على نحو أكثر اطرادا. وعلى إثر جهود التحقق التي قامت بها الحكومة، أمكن إعادة تقدير عدد المقاتلين السابقين بنحو ٦٤٠٠٠ بدلا من ١١٠٠٠٠، من كلا الجانبين ومن بين الميليشيات المستوفية لمعايير الأهلية.

وعلى الرغم من قيام مجلس الأمن القومي، العام الماضي، باعتماد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، فإن العملية ما برحت في مرحلة التخطيط. إن إصلاح القطاع الأمني، مع حساسيته، ضرورة لضمان أن يكون لكوت ديفوار قوات أمن وطني جمهوري، وقوات من الشرطة والدرك، تتحمل تحملا كاملا مسؤولياتها في مجال القانون والنظام، وتكفل بيئة آمنة ومستقرة، وتوفر الحماية للسكان المدنيين. وسيكون من المهم أن تُتخذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن تنفيذاً تاماً.

وفي ضوء هذه التحديات والتهديدات، لا يزال وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ضروريا، لا سيما في ما يتعلق بأولوياتها الأساسية، ألا وهي حماية المدنيين ودعم إصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية على الحدود. بيد أنه يلزم إجراء تعديلات على هيكل العملية وقوام قواتها وأولوياتها لمواكبة تطور الحالة في الميدان. ولذلك أوصى الأمين العام بخفض القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما سبق أن قرر

قاعدة بيانات المقاتلين السابقين، التي يمكن، بعد الانتهاء من وضعها في صيغتها النهائية، الرجوع إليها من جانب جميع الشركاء المانحين المحتملين.

ونزع سلاح مجموعة أولى تضم ٢٠٠٠ مقاتل سابق وتم تسريحهم ويجري تدريبهم لإعادة إدماجهم كحرس للسجون. وفي إطار نفس الخطة، يتوقع إعادة إدماج مجموعة ثانية من ٢٠٠٠ مقتل سابق آخر في إدارة الجمارك وشرطة الحدود. وينتظر التعجيل بخطى هذا التدريب على المهارات وإعادة الإدماج بفضل الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، الذين ترحب الحكومة الإيفوارية بإسهاماتهم المقدرة للغاية.

علاوة على ذلك، وفي هذا السياق، ترأس رئيس الوزراء كابلان دنكان في ١١ نيسان/أبريل مراسم توقيع اتفاق بين برنامجي المساعدة لما بعد الأزمة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. سوف ييسر الاتفاق تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما في ما يتعلق بزيادة الوعي بقبول المقاتلين السابقين من جانب المجتمعات المحلية المضيفة، من ناحية، ومن جانب الجهات الفاعلة الاقتصادية أو أرباب العمل المحتملين، من ناحية أخرى. كما سيساعد هذا التمويل على إعداد المقاتلين السابقين لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. وسيساعد أيضا مشاريع إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية من أجل إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وفي ما يتعلق بجماعة الدوزو، أو الصيادين التقليديين، شرع في إجراء تعداد لها وهو يجري بالاشتراك مع وزارة الثقافة حتى يتسنى لها استعادة هويتها الثقافية وتقاليدها.

وفي مجال الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، يتواصل الحوار مع المعارضة ويعزز، لا سيما في سياق المنتدى الدائم للحوار. لكن، يتعين علينا أن ندين سياسة "المقعد الشاغر" التي تنتهجها الجبهة الشعبية الإيفوارية، التي رفضت المشاركة

كما أشار السيد موليه، أحرز تقدم كبير على جميع المستويات - وخاصة في ما يتعلق بتحقيق استقرار الحالة الأمنية وفيما يتعلق بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي - رغم أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية تتطلب مواصلة الجهود الجارية.

وفي ما يتعلق بتحقيق استقرار الحالة الأمنية، تدرك الحكومة تماما أهمية وأولوية إدارة الحالة الأمنية بالنظر إلى أن توطيد التقدم المحرز بالفعل أو المتوقع إحرازه في القطاعات الأخرى يتوقف على تحقيق الاستقرار في قطاع الأمن. منذ تولي رئيس الجمهورية نفسه إمرة قطاع الدفاع وإنشاء مجلس الأمن القومي باتت أجهزة الأمن أكثر اتساقا وفعالية في التصدي للتهديدات والهجمات. انخفضت هذه الحوادث بصورة ملموسة بفضل تحسن تنظيم قوات إنفاذ القانون وزيادة قدرات دوائر الاستخبارات.

وأسفر الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المعني بإصلاح قطاع الأمن، في ٣ نيسان/أبريل في مكتب رئيس الوزراء، عن تيسير إنشاء مركز تنسيق القرارات التنفيذية. وقد ثبت أن المركز فعالا ومفيدا من خلال ملاحقة مرتكبي أعمال الابتزاز وإزالة حواجز المتمردين في مدينة أبيدجان، وبالتالي تحسين السيطرة المتزايدة على الحالة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد تنظيم القيادات العليا لقوات الأمن الوطنية والشرطة البلدية. وبالمثل، يجري وضع مشروع قانون للتخطيط العسكري وآخر معني بإدارة وتنظيم الأمن الوطني. وتهدف جميع هذه الجهود إلى إنشاء جيش وطني.

وفي ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدأت الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنشطتها. ونرحب بما أظهره السيد فيديل ساراسورو بصفته رئيسا لهذا الهيكل من كفاءة واقتدار. وفي الواقع، فإن عدد الأشخاص المشاركين في هذه العملية معروف الآن ويقدر بـ ٦٤٥٠٠ مقاتل سابق. وتتخذ الحكومة خطوات لاستكمال

ليس في السياق العام لإصلاح قطاع الأمن فحسب، بل ومن قبل وزارات العدل والتضامن وشؤون المرأة.

ومن الناحية الاقتصادية، دلائل الانتعاش جلية. منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات، يجري بناء البلد بأسره. ونشهد، كل شهر تقريبا، البدء في أعمال تشييد الجسور والطرق والطرقات السريعة والسدود الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء ومصانع تجهيز المنتجات الزراعية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتعكس خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ الطموح الكبير لرئيس الجمهورية بجعل كوت ديفوار بلدا ناشئا بحلول عام ٢٠٢٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الهدف هو تحقيق النمو الاقتصادي القوي والشامل، الذي يشكل الاستثمار أحد ركائزه. نحن بحاجة إلى تحسين هياكلنا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت متهاككة وغير مناسبة نتيجة لانعدام الصيانة خلال العقد الطويل والصعب من الأزمات التي شهدتها بلدنا.

ولذلك فإن الإنجازات في عام ٢٠١٢ أفضل بكثير مما كان متوقعا. بلغ معدل النمو الاقتصادي ٩,٨ في المائة، بالمقارنة مع التوقعات الأولية ببلوغه ٨,٦ في المائة. إن مواصلة الجهود الجارية ينتظر أن تتيح لنا تحقيق معدل نمو بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٣.

ويجري حاليا إعادة نشر إدارة التعدين إلى مناطق إنتاج الماس، وتقييد كوت ديفوار تقيدا تاما بعملية كيمبرلي. أنشئ مكتب الممثل الدائم لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وتم تعيين مركز تنسيق. وفي هذا الصدد، شاركت كوت ديفوار في اجتماع عملية كيمبرلي، المعقود في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

في الختام، وفي ما يتعلق بالتعديلات على هيكل وقوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أود أن أشير إلى

في الانتخابات المحلية، المقرر إجراؤها في ٢١ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، فإن الحماس الحالي نتيجة الانتخابات المحلية يؤكد أن ثقافة الديمقراطية متجذرة بلا رجعة في المجتمع الإيفواري وتعزز التعبير عن الحريات الفردية.

وفي ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فإن الحكومة من خلال رئيس الوزراء دنكان، تعتقد أنها "ليست خيارا، بل التزام يفرضه التفكير السليم". البلد كله مصمم، بعزم والتزام، على تكريس الطاقات اللازمة لها. وفي هذا الصدد، تعهدت الحكومة باستعادة المجتمعات القبلية التقليدية حتى يتسنى لها أن تضطلع بدور متزايد في منع نشوب الصراعات والحفاظ على التماسك الاجتماعي والمصالحة، بإيجاز، السلام على الصعيد المجتمعي، ولا سيما في تسوية المنازعات المتصلة بالأراضي، بالنظر لأنه يجري وضع مشروع قانون إصلاح الأراضي الريفية.

وفي ما يتعلق بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، قدمت اللجنة الوطنية للتحقيق في أحداث ما بعد الانتخابات استنتاجاتها. أود أن أؤكد أن العملية القضائية بدأت، تنفيذًا للتوصيات، وأن التحقيقات الأولية جارية. لذلك، فإن العدالة تتحقق. ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوما أن التحقيقات السرية تستلزم ألا نقدم تقريرا آخر عن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على التزام الرئيس الحسن واتارا بمكافحة الإفلات من العقاب. وأكد مجددا، أثناء زيارة رسمية قام بها في الآونة الأخيرة إلى باريس، أن "أحدنا لن يفلت، لكنه سيكون وفقا لوتيرة القضاء الإيفواري، وهو مستقل".

وفي ما يتعلق باللاجئين، من مجموع ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ قبل عامين، بقي اليوم ٦٠ ٠٠٠ فقط. وبالمثل، من بين مخيمات اللاجئين الإيفواريين السبعة في ليبريا، أغلق اثنان وتقع الخمس المتبقية على طول الحدود.

وفي ما يتعلق بالعنف الجنسي، لم يسترع انتباه الحكومة إلى أي قضايا جديدة منذ عام ٢٠١٢. ينظر في هذه المسألة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

أن حكومة كوت ديفوار تعتقد أن المستوى الحالي للقوات جيد. بيد أنه، إذا كانت التخفيضات المعتمز إجراؤها ستنفذ، يود وفد بلدي تعويض انسحاب أصحاب الخوذ الزرق بنشر موارد نوعية، مثل طائرات الاستطلاع بدون طيار في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبيريا.